مصطلح "المقالات" والتباساته في مدوّنة "الملل والنحل": كتاب المقالات لأبي القاسم البلخيّ (ت 319 هـ/ 931 م) أنموذجا

The Term "The Articles" and Its Ambiguities in the Corpus of Al-Milal wa al-Nihal: A Study of The Book of Articles by Abu Al-Qasim Al-Balkhi (d. 319 AH / 931 CE) as a Model

د. فؤاد عامري: المعهد العالي للدّراسات التّطبيقيّة في الإنسانيّات بسبيطلة، جامعة القيروان، تونس.

Dr. Foued Amri: The Higher Institute of Applied Studies in Humanities of Sbeitla, University of Kairouan, Tunisia.

Email: amrifouad12@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i11.1645

تاريخ الاستلام: 2025-09-18 تاريخ القبول: 2025-09-28 تاريخ النشر 2025-11-01

الملخّص:

يتناول البحث مصطلح "المقالات" بوصفه واحدا من المصطلحات الأكثر تواترا في مدوّنة "الملل والنحل" في القرون الهجريّة الأولى، وهو ما زاده التباسا واستعصاءً على الضبط. وقد ظهر ذلك بوضوح مع أبي القاسم البلخيّ في كتاب "المقالات". فلم يتعامل باحتراس مع هذا المصطلح. إذ عالجه على أنّه واحد من المصطلحات التي لا تحتاج إلى بيان أو تحديد، وأفقده دلالته المميّزة وهي "التناظر". وذلك من خلال جعله مرادفا لعديد المصطلحات المجاورة مثل "الفرقة" والقول" رغم الاختلاف معها في عديد الدلالات المخصوصة. لكنّ الإقرار بوجود مآخذ تخترق مقاربة البلخيّ لمصطلح "المقالات" لا يجب أنْ يُقلّل من جهده في ضبط المقالات من حيث أصنافها وعددها ومراتبها حسب معيار الزمان الذي يُحيل على تفرّعها وتشبّكها. وهو ما يكشف عن تحرّر هذا المؤلّف من سلطة "حديث الافتراق" إلى حدّ ما، فلم يعمد إلى إخضاع الواقع لهذا الحديث عند تحديده لعدد الفرق الإسلاميّة.

الكلمات المفتاحية: المقالة، الفرقة، القبلة، التناظر، العنوان.

Abstract:

This research addresses the term ‘Al-maqalat’ (articles) as one of the most frequently used terms in the corpus of ‘Al-Milal wa al-Nihal’ during the early Hijri centuries, which increased its ambiguity and made it difficult to define. This was clearly evident in the work of Abu Al-Qasim Al-Balkhi in his book ‘Al-maqalat’ (Articles). He did not approach this term cautiously; rather, he treated it as one of the concepts that required neither explaination nor definition, thereby depriving it of its distinctive meaning, which is "correspondence". He did so by making it synonymous with several related terms such as ‘Al-farqa’ and ‘Al-qawl,’ despite the differences in many specific connotations. However, acknowledging the shortcomings in Al-Balkhi's approach to the term ‘Al-Maqalat (articles)’ should not diminish his effort to classify the articles in terms of their types, numbers, and ranks according to the temporal criterion, which reflects their branching and interconnection. This reveals the author's partial liberation from the authority of the ‘Hadith of Separation’, as he did not subject reality to this hadith when determining the number of Islamic sects.

Keywords: Article, sect, qibla, correspondence, title.

المقدّمة:

يُعدّ مصطلح "المقالات"[1] على تعدّد أبعاده المذهبيّة والعقديّة والسياسيّة والعرقيّة، وتنوّع أدوات معالجته أكثر المصطلحات تداولا في مدوّنة "الملل والنحل" في الثقافة العربيّة الإسلاميّة. ورغم أنّه لا يُمكن تحديد اللحظة الأولى لظهور مصطلح "المقالات" بسبب ضخامة هذه المدوّنة وفقدان العديد منها أي أنّه لم يتمّ تحقيقها ونشرها. ومع ذلك لا يُمكن أنْ ننكر مواكبة هذا المصطلح لأغلب التطوّرات التي مرّت بها الكتابة في مجال "الملل والنحل"، وقد تمظهر حضوره في تجلّيّات مختلفة، إذ عُنونت به عديد المؤلّفات مثل: كتاب "المقالات" لأبي يعلى محمّد بن شدّاد بن عيسى المسمعيّ الملقّب بزُرقان (ت 278 هـ/ 890 م) وكتاب "المقالات" لأبي عيسى الورّاق (ت 297 هـ/ 910 م) وغيرهما. وقد ورد استعماله في مضامين الكتب بشكل كبير، حتى إنّه من الصعب والمتعذّر حصر تلك المواطن وجمعها"[2]. ولكنّ بداهة مصطلح "المقالات" بسبب كثرة تواتره حوّلته إلى ضرب من المسلّمات اليقينيّة والفطريّة التي لا تستوجب البحث وإعادة النظر. فالبداهة تُزيل عن هذا المصطلح ما يعتوره من التباس وما ينطوي عليه من غموض وإشكاليّات. وتجعله مصطلحا شائعا لا يحتاج حدّا يضبط معناه ومجاله واستتباعاته. ففي الكثير من الأحيان يلتبس مصطلح "المقالات" بالمصطلحات المجاورة لها مثل: المعتقدات والآراء والفرق والمذاهب على نحو يصعب فصلها عن بعض. وهذا ما يدعونا إلى الاشتغال على هذا المصطلح واتّخاذه مدخلا للبحث في القضيّة الاصطلاحيّة في مدوّنة "الملل والنحل".

ولا يتسنّى لنا الإحاطة بهذا الهدف إلّا بالتعويل على مدوّنة بحثيّة محدّدة تكون مجالنا المعلوم في التشريح والنقد. لذلك سنركّز على نموذج من المؤلّفات التي عُنونت بالمقالات، حتّى نتمكّن من الاشتغال على مصطلح "المقالات" في عنوان الكتاب وفي مضامينه على السواء، وليس في جانب منهما دون الآخر. وهذا ما يُوفّره لنا كتاب "المقالات" لأبي القاسم البلخيّ (ت 319 هـ/ 931 م). وقد كُتب هذا الكتاب سنة 290 هجريّا حسب ما نصّ عليه صاحبه[3]. ممّا يُمكّننا من الوقوف على مصطلح "المقالات" وما يطرحه من إشكاليّات في الفترة التأسيسيّة لكتابات "الملل والنحل". ولعلّ ما أثارنا أكثر حتّى نشتغل على "كتاب المقالات" تحديدا هو معايشتنا له في مرحلتيْن مختلفتين، فقد

[1]– المقالات هنا ليست بالمعنى الأدبيّ، بل تعني القضايا العقديّة التي يثيرها علماء الكلام للنقاش.

[2]– التميميّ، محمّد بن خليفة (2002): **مقدّمات في علم مقالات الفرق**، ط 1، الكويت: غراس للنشر والتوزيع، ص9.

[3]– البلخيّ، أبو القاسم (2018): **كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات**، تحقيق: حسين خانصو وراجح كردي وعبد الحميد كردي، ط 1، عمّان: دار الفتح للدراسات والنشر، ص49.

كان في مرحلة أولى مفقودا ولا نعرف عنه إلّا عنوانه، وتمّ في مرحلة ثانية العثور على مخطوط منه وتحقيقه ونشره سنة 2018.

ويرتبط اختيارنا لهذا الكتاب بشخصيّة المؤلّف نفسه، فأبو القاسم البلخيّ متكلّم معتزليّ، واشتهر "أتباعه باسم الكعبيّة"[1]. فمن جهة أولى لا تقلّ مكانته العلميّة في فرقة المعتزلة عن رؤوسها المشاهير، وهو ما يؤكّده القاضي عبد الجبّار (ت 415 هـ/ 1025 م) في قوله: "وقد كان أبو عليّ يُفضّله على أستاذه أبي الحسين الخيّاط على ما بلغنا، وبلغ في نصرة كلامه في الأصلح النهاية المعروفة"[2]، ومن جهة ثانية مازال كتابه "المقالات" دون منزلة بقيّة المؤلّفات المشهورة في مجال "الملل والنحل" مثل كتاب "الملل والنحل" لأبي الفتح محمّد عبد الكريم الشهرستانيّ (ت 584 هـ/ 1153)[3]، وكتاب "الفرق بين الفرق" لعبد القاهر البغداديّ (ت 429 هـ/ 1037 م)[4] رغم كتابته في فترة مبكّرة جدّا. وهو أمر نجم عن بقائه في عداد الكتب المفقودة لفترة زمانيّة طويلة ولم ينشر إلّا في فترة قريبة. وأمّا الدراسات التي أنجزت حول هذا الكتاب، فهي قليلة جدا [5].

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول مجموعة من التّساؤلات وهي: أيّ خصوصيّات ينفرد بها مصطلح "المقالات" جعلته يُعتمد بشكل بارز في عنونة عديد من المؤلّفات في الفكر العربيّ والإسلاميّ خصوصا في القرنيْن الثالث والرابع الهجريْين؟ وفيم تتمثّل المعايير التي سخرّها أبو القاسم البلخيّ

---

[1]– سزكين، فؤاد (1991): **تاريخ التراث العربيّ: المجلّد الأوّل (ج 4): العقائد والتصوّف**، نقله إلى العربيّة محمّد فهمي حجازي، ط 1، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ص71.

[2]– الهمذانيّ، القاضي عبد الجبّار بن أحمد (1986): **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين**، ضمن **كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تحقيق: فؤاد سيّد، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للنشر، ص297.

[3]– الشهرستانيّ، أبو الفتح محمّد عبد الكريم (1968): **الملل والنحل**، تحقيق: عبد العزيز محمّد الوكيل، ط 1، القاهرة: مؤسّسة الحلبيّ وشركائه للنشر والتوزيع.

[4]– البغداديّ، عبد القاهر (1988): **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم**، دراسة وتحقيق: عثمان الخشت، ط 1، القاهرة: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير.

[5]– من هذه الدراسات نذكر:

– كرديّ، عبد الحميد راجح (2022): أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخيّ (319هـ) وكتابه "المقالات": دراسة وصفيّة تحليليّة، المجلّة الأردنيّة في الدراسات الإسلاميّة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة: جامعة آل البيت وصندوق البحث العلميّ، العدد 3، ص435 ء 451.

– الزعابيّ، محمّد عليّ عبد الله (2021): مقالات المعتزلة في كتاب المقالات لأبي القاسم البلخيّ المعتزليّ ت: 319 هـ دراسة تحليليّة نقديّة، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة.

في ضبط المقالات من حيث أصنافها وعددها؟ وهل امتدّ هذا المصطلح من العنوان إلى مضامين الكتاب بنفس الدّلالة أم طرأت عليه عديد التّغييرات والتّحويرات؟

منهج البحث:

سنعتمد في بحثنا هذا على الضوابط المنهجيّة القائمة على التّحليل والنقد والمقارنة، فمن المفترض أنْ تضمن لنا المساءلة الدّائمة للمادة البحثيّة المدروسة.

أهداف البحث:

نسعى في هذه المقالة إلى استقصاء القضايا المطروحة في مصطلح "المقالات" وتفكيك بُناه الداخليّة والخارجيّة من خلال تدبّره في كتاب "المقالات" لأبي القاسم البلخيّ أساسا.

أهميّة البحث:

تكمن أهميّة هذا البحث في محاولة رفع الالتباسات عن واحد من المصطلحات المتواترة بكثرة في مدوّنة "الملل والنحل" خلال القرون الهجريّة الأولى، وهو "المقالات" الذي يطرح مشكليّات عدّة، أبرزها: مشكلة ضبط أصناف "المقالات" ومشكلة ضبط عددها.

1- عنونة المؤلّفات بـ "المقالات" تقليد علميّ سائد:

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض مؤلّفات الأديان غير الإسلاميّة التي لم تصلنا قد تمّ تداولها في مؤلّفات أخرى[1] بنفس العنوان وهو "المقالات"، ممّا جعل هذه المؤلّفات التي لم تصلنا متشابهة على مستوى العنوان، ولا تتمّ التفرقة بينها إلّا بنسبة كلّ مؤلَّف إلى مؤلِّفه مثل كتاب "المقالات" لأبي يعلى المسمعيّ[2] (ت 278 هـ/ 890 م)، وكتاب "المقالات" لأبي عيسى الورّاق[3] (ت 297 هـ/910 م)، وكتاب المقالات لليمان بن رباب[4] (ت القرن 4 هـ/ 10 م). فهل من الصدفة أنْ يكون مصير الكتب المعنونة بـ "المقالات" نفسه، فهي لا تزال مفقودة إلى حدّ الآن؟ يضعنا هذا السؤال أمام فرضيّة

---

[1]– نقصد بها المؤلّفات التي تمّ تحقيقها ونشرها.

[2]– يُنظر في:

– ابن النديم (1931): **الفهرست في أخبار العلماء المصنّفين من القدماء والمحدّثين وأسماء ما صنّفوه من الكتب**، تحقيق: رضا تجدد المازنداريّ، ط 1، طبعة طهران، ص205.

– ابن أبي الحديد (2007): **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمّد إبراهيم، ط 1، بغداد: دار الكتاب العربيّ/ بيروت: الأميرة للنشر والطباعة والتوزيع، ج 1، ص51.

[3]– البيرونيّ، أبو الريحان (2007): **الآثار الباقية من القرون الخالية**، ط 1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، ص338.

[4]– ابن النديم، **المرجع نفسه**، ص233.

أساسيّة، وهي أنّ عنونة هذه الكتب من اختيار المؤلّفين الأصليّين وليس من اختراع المؤلّفين الذين أشاروا إليها في مؤلّفاتهم في وقت لاحق. وإذا أردنا تفسير هذا الأمر ولو بحذر، فيمكن القول بأنّ الكتب تستمدّ قيمتها في نظر المؤلفين الأصليّين من شهرة الكاتب أو من شهرة المضمون وليس من شهرة العنوان، لذلك لم يحرصوا على صياغة عناوين استثنائيّة قادرة على إغواء الجمهور بالانخراط في فعل القراءة.

وممّا يزيد في صحّة الفرضيّة المطروحة نذكر المرحلتين المختلفتين التي مرّ بهما كتاب "المقالات" لأبي القاسم البلخيّ، ففي المرحلة الأولى عُرف هذا الكتاب عندما كان مفقودا بعنوان "المقالات" في جميع المصنّفات التي تداولته، وفي المرحلة الثانية تمّ التأكّد من صحّة هذا العنوان عندما نُشر الكتاب سنة 2018. وهو ما أكّده محقّق الكتاب إذ اعتبر أنّ "اسم الكتاب المقالات هي التسمية التي عُرف هذا الكتاب بها، وثبت هذا بأمور عدّة، أهمّها: ما جاء في غلاف المخطوط الوحيد... وما جاء من تسمية في كتب ترجمة أبي القاسم البلخيّ... وكذلك ما جاء في مصادر الفرق الإسلاميّة..."[1]. وليس من المستبعد أنْ ينسحب نفس الأمر على بقيّة الكتب المفقودة المعنونة بـ "المقالات" في حالة نشرها في المستقبل. ولكن في المقابل يُمكن إبطال هذه الفرضيّة والتأسيس لفرضيّة أخرى مضادة، ومفادها أنّ "المقالات" عنوان عام يُمكن أنْ يُوصف به كلّ كتاب صُنّف في مجال الفرق الإسلاميّة والأديان غير الإسلاميّة، وهو ما يتجسّد بوضوح في قول أبي الريحان البيرونيّ (ت 362 هـ/ 1048 هـ): "فما وجدت من أصحاب كتب المقالات أحدا قصد الحكاية المجرّدة من غير ميل ومداهنة سوى أبي العبّاس الإيرانشهريّ..."[2]، ويتّضح من هذا الشاهد أنّ "المقالات" اسم عامّ يُطلق على مجال مُحدّد في التصنيف دون غيره من المجالات. ولا غرابة أنْ يُعرف كتاب من تلك الكتب المفقودة باسم المجال الذي ينتمي إليه وليس باسمه المخصوص.

وإذا سلمنا بحذر أنّ مصطلح "المقالات" قد وُسمت به عديد المؤلّفات في الثقافة العربيّة الإسلاميّة، فإنّ الأمر يتطلّب منّا تصنيفها حسب معيار مخصوص وواضح المعالم، وقد عمدنا في البداية إلى وضع ترتيب زمانيّ محكم للتطوّرات التي خضعت إليها هذه المؤلّفات. ومقصدنا من ذلك جعل فترة زمانيّة ما متميّزة بمصطلح محدّد، كأنْ نقول مثلا: القرن الرابع الهجريّ اشتهر بمصطلح "المقالات"... وفعلا وصلنا إلى النتيجة المرجوّة، فقد تبيّن أنّ المؤلّفات التي عُنونت بـ "المقالات" قد كُتبت في فترة زمنيّة محدّدة، وهي تقريبا الفترة الممتدّة بين النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ والنصف الأوّل من القرن الرابع الهجريّ. ونفس الأمر ينسحب على محاولتنا تصنيف هذه

[1]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، مقدّمة المحقّق، ص27 – 29.

[2]– البيرونيّ، أبو الريحان (1908): **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، تحقيق: ادوارد سخاو، ط 1، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، ص4.

المصطلحات حسب التوزّع الجغرافيّ. فربط مصطلح ما برقعة جغرافيّة محدّدة (المشرق، المغرب، الأندلس) بدا لنا أمرا ممكنا، ذلك أنّ كلّ المؤلّفات التي وُسمت بهذا المصطلح قد كُتبت في المشرق، وتحديدا في العراق. ولا يفوتنا أنْ نُعلن عن تصنيف ثالث، ويتمثّل معياره في إرجاع كلّ هذه المؤلّفات إلى فرقة بعينها من الفرق الإسلاميّة. فمعظم أصحابها ينتمون إلى فرقة المعتزلة. ويبرز التصنيف حسب المعايير الثلاثة بوضوح في الجدول الآتي:

الجدول عدد 1: المؤلّفات التي عُنونت بـ "المقالات" أو التي اشتملت على هذا المصطلح في عنونتها

اسم المؤلّف	سنة وفاته	الفرقة التي ينتمي إليها	المكان الذي عاش فيه	عنوان كتابه
أبو يعلى محمّد المسمعيّ الملقّب بزُرقان	(ت 278 هـ/ 890 م)	متكلّم معتزليّ[1].	"البصريّ، ثم البغداديّ"[2].	المقالات
الناشئ الأكبر	(ت 293 هـ/ 906 م)	شاعر ومتكلّم معتزليّ[3].	"ولد في الأنبار وسكن زمانا في بغداد"[4].	الكتاب الأوسط في المقالات
أبو عيسى الورّاق	(ت 297 هـ/910 م)	"انتسب إلى المعتزلة ثم عدل عنها إلى الإلحاد أو إلى المانويّه والزندقة"[5].	"أصله من بغداد"[6].	المقالات
أبو الحسن الأشعريّ	(ت 324 هـ/ 935 م)	"تلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر	"ولد بالبصرة وتُوفّي ببغداد"[8].	مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلين

[1]– الذهبيّ، شمس الدين (1988): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط 1، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ج 13، ص148.

[2]– **المرجع نفسه**، ج 13، ص148.

[3]– الكعبيّ، كريم علكم (2012): **الناشئ الأكبر: حياته وأدبه**، ط 1، بيروت: دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ص49.

[4]– بروكلمان، كارل (1977): **تاريخ الأدب العربيّ**، ترجمة: عبد الحليم النجّار، ط 3، القاهرة: دار المعارف بمصر، ج 2، ص234.

[5]– الشرفيّ، عبد المجيد (1986): **الفكر الإسلاميّ في الردّ على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/ العاشر**، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للنشر، ص166.

[6]– سزكين، فؤاد، **المرجع نفسه**، ص71.

[8]– الزركليّ، خير الدين، **المرجع نفسه**، ج 4، ص263.

		بخلافهم"[1]. وهو مؤسّس المدرسة الأشعريّة في علم الكلام.		
أبو القاسم البلخيّ	(ت 319 هـ/ 931 م)	متكلّم معتزليّ، و"عُرف أتباعه باسم الكعبيّة"[2].	" فقدم بغداد، وناظر بها"[3].	المقالات
أبو الحسن علي بن الحسين المسعوديّ	(ت 346 هـ/ 957 م)	مؤرّخ وجغرافيّ ورحّالة، قيل أنّه معتزليّ وقيل أنّه شيعيّ[4].	"من أهل بغداد. أقام بمصر وتوفّي فيها"[5].	المقالات في أصول الديانات
اليمان بن رباب أو (بن رئاب)	(ت القرن قبل 4 هـ/ 10 م)	متكلّم "من جلّة الخوارج ورؤسائهم"[6].	"يُروى عن تنقلّه المستمرّ بين الكوفة التي كان شقيقه يقيم بها وبين خرسان"[7].	المقالات

ما معنى أنْ ترتبط المؤلّفات الموسومة بـ "المقالات" في الثقافة العربيّة بثلاثة معايير تصنيفيّة مختلفة في الآن ذاته، وهي: الفترة الزمانية" والرقعة الجغرافيّة والفرقة التي ينتمي إليها أصحاب هذه المؤلّفات؟ وعند قيامنا بجرد شامل للمؤلّفات التي كُتبت في مجال الأديان غير الإسلاميّة، لم نجد أيّ مؤلّف عُنون بهذا المصطلح، وقد كُتب خارج هذه السياقات الثلاثة مجتمعة أو متفرّقة. وقد تجنّبنا منذ البداية البحث في التبريرات الممكنة لكلّ تصنيف على حدة، لأنّنا نُدرك جيّدا أنّ هذا الاختيار

[1]– الزركليّ، خير الدين (2002): **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط 15، بيروت: دار العلم للملايين، ج 4، ص263.

[2]– سزكين، فؤاد، **المرجع نفسه**، المجلد الأوّل – ج 4، ص77.

[3]– الذهبيّ، شمس الدين، **المرجع نفسه**، ج 14، ص313.

[4]– حمود، هادي حسين (1983): **منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة**، ط 1، بغداد: دار القادسيّة للطباعة، ص21 – 22.

[5]– الزركليّ، خير الدين، **المرجع نفسه**، ج 4، ص277.

[6]– ابن النديم، **المرجع نفسه**، ص258.

[7]– فان أس، جوزيف (2016): **علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث للهجرة، الجزء الثاني: تاريخ الفكر الدينيّ في صدر الإسلام**، ترجمة: محيي الدين جمال بدر ورضا حامد قطب، ط 1، بيروت/ بغداد: منشورات الجمل، ص888.

سيَنْزَاحُ بنا إلى تكرار عديد الأفكار بين التصنيف والتصنيف الآخر. فالتصنيفات الثلاثة متشابكة إلى حدّ يصعب الفصل بينها. ولكنّه لا يستقيم الانهمام بهذا المشغل دون أنْ نُلّم بماهية ما نروم العمل عليه واستكشاف الإشكاليّات فيه. لذا سعينا إلى تفهّم الحقيقة العميقة لمفهوم "المقالة" واستجلاء خصائصه ومياسمه.

فالمقالة في مفهومها الشائع تُعدّ من المصطلحات المستعملة للدلالة عن المغاير دينيّا ومذهبيّا مثل "المذهب" و"الفرقة. وهي مأخوذة من القول، لأنّ اعتقادات شخص ما وآراءه لا تظهر إلّا بالقول، ولا يمكن الجزم بها إلّا بسماعها منه أو رؤية ما يدلّ عليها. وهذا ما نلمسه بوضوح في قول ابن منظور: "فأمّا تجوزهم في تسميّتهم الاعتقادات والآراء قَوْلاً، فلإنّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلّا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال"[1]، إذن، فالمقالة هي كلّ إنجاز قصديّ يحتضنه سياق تواصليّ يقوم على إبلاغ الاعتقادات والتعريف بها، ممّا يعني أنّ الاعتقادات لن تصل إلى مرتبة المقالة في حال إخفائها وعدم البوح بها بأيّ شكل من الأشكال. وتقطع المقالة مع الاعتماد على الظنون أو التكهّنات في فهم اعتقادات الآخرين، إذ تُعدّ هذه الظنون أمرا غير دقيق ويجب تجنّبه. ويبدو أنّ الاعتقادات معروفة وليست مجهولة ما دامت تُنعت بـ "المقالة"، ولعلّ ذلك ما دعا عديد المؤلّفين إلى عنونة مؤلّفاتهم بصيغة الجمع "المقالات"، وكأنّهم يهدفون منذ العنوان – أي العتبة الافتتاحيّة التي تُؤثّر في كيفيّة تلقّي النصّ بأكمله[2] –على بيان معرفتهم الدقيقة باعتقادات المغايرين دينيّا ومذهبيّا.

وإنّ تسمية المغاير دينيّا ومذهبيّا بمسميّات متعدّدة على رأسها مصطلحيْ "المقالة" و"المذهب" لا يعني بالضرورة تحقيقهما ظاهرة الترادف، حتّى وإنْ كان ذلك ممكنا في الظاهر. لأنّه من الاستحالة التعامل مع هذيْن المصطلحيْن على أنّهما شيء واحد. ويبدو أنّ ذلك هو السبب الأساسيّ الذي دعا أبا هلال العسكريّ (ت 395 هـ/ 1005 م) إلى التفرقة بين "المقالة" و"المذهب"، وهو تقريبا المؤلّف الوحيد الذي عمد إلى القيام بهذه التفرقة بصفة صريحة في الفكر العربيّ الإسلاميّ الوسيط حسب ما توفّر لنا من مراجع. وفي الجدول الآتي التفرقة التي قام بها أبو هلال:

[1]– ابن المنظور (دون سنة نشر): **لسان العرب**، بيروت: دار الصادر، المجلّد 11، ص572.

[2]– Bode, Frauke (2019): **Paratext, Handbook of Autobiography/Autofiction**, De Gryter, Berlin–Boston, p 365.

الجدول عدد 2: الفروق بين مصطلحيْ "المقالة" و"المذهب"

الفروق	المقالة	المذهب
الفرق الأوّل	- "المقالة قول يعتمد عليه قائله ويناظر فيه. يقال: هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل".	- "المذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنّك تقول: هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء تختاره من ذلك وتميل إليه تناظر فيه أو لا ".
الفرق الثاني	- "المقالة لا تفيد ذلك لأنّه يجوز أن يقول ويناظر فيه ويعتقد خلافه".	- "المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له أو بحكم المعتقد".

المصدر: أبو هلال العسكريّ، الفروق اللغويّة، ص223.

يُبيّن هذا الجدول أنّ أبا هلال العسكريّ قد حاول من خلال التفريق بين "المقالة" و"المذهب" الفصل بين مرتبيْن مختلفتيْن في تبنّي الاعتقادات والآراء. ويكشف الفصل بينهما أنّ هذا التبنّي لا يكون على شكيلة وحيدة، بل يُمكن أنْ يظهر في تجليّيْن مختلفيْن على الأقلّ، ذلك أنّ قول شخص ما: "هذه مقالتي في مسألة ما"، يعني أنّ هذا هو الرأي الذي يتبنّاه ويقدّم فيه الحجج قصد إثبات صحّته ودحض الرأي المخالف. وهي طبيعة التناظر التي تستوجب التصريح بالرأي والدفاع عنه في الآن ذاته. أمّا قول شخص ما: "هذا مذهبي"، فيعني أنّ هذا هو التوجّه الذي يسلكه في مجال ما مثل العقيدة أو الفقه أو اللغة... سواء صرّح بهذا التوجّه أو أخفاه وسواء ناظر فيه أو سلكه دون تناظر. وعلى هذا الأساس، يتجسّد الفرق الأوّل بين "المقالة" و"المذهب"، وقوامه: التصريح بالاعتقاد (أو الرأي) والتناظر فيه أو عدم القيام بذلك. بينما الفرق الثاني، قوامه: الرسوخ في الاعتقاد أو عدم الرسوخ فيه، لأنّ المذهب يشمل الاعتقاد الراسخ الذي يرتكز عليه الإنسان في قضايا معيّنة. على عكس المقالة التي قد تكون مجرّد رأي يُطرح للتناظر والدراسة، ويمكن لقائلها أن يعتقد شيئًا آخر مخالفًا له في الآن ذاته. وهو ما جعل أبا هلال العسكريّ ينتهي إلى أنّه "يجوز أنْ يكون مذهبا ليس بمقالة، ومقالة ليست بمذهب"[1].

وبالعودة إلى البحث في ارتباط المؤلّفات الموسومة بـ "المقالات" في الثقافة العربيّة بثلاثة معايير تصنيفيّة، وهي: ارتباطها أوّلا بالفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ والنصف الأوّل من القرن الرابع الهجريّ، وارتباطها ثانيا ببغداد، وارتباطها ثالثا بفرقة المعتزلة على وجه الخصوص. فسننطلق من السمة المميزة لدلالة "المقالة" وهي "التناظر" حسب ما بيّنه أبو هلال

[1]– العسكريّ، أبو هلال (د.ت): **الفروق اللغويّة**، تحقيق محمّد إبراهيم سليم، ط 1، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص223.

العسكريّ، ذلك أنّ التناظر يكشف عن الصلة الوثيقة بين المقالة وعلم الكلام، فمن جهة أولى شارك علماء الكلام بشكل فعّال في المناظرات الدينيّة، باعتبارها كانت تُمثّل وسيلة أساسيّة في الدفاع عن المعتقدات الدينيّة من خلال الاستدلال العقليّ والمنطقيّ. ومن جهة ثانية ينتمي معظم المؤلّفين الذين وسموا مؤلّفاتهم بـ "المقالات" إلى فئة علماء الكلام، وهو ما يُوضّحه الجدول عدد 1. فحينئذ، يمكن الإقرار بأنّ المقالة مصطلح كلاميّ بامتياز خاصة أنّها لم تكن متداولة في مجالات أخرى مثل الأدب واللغة والفلسفة. وتبعا لذلك، فلا غرابة أنْ يكون أغلب هؤلاء المؤلّفين من متكلّمي المعتزلّة. فـ "الاتّجاه الكلاميّ بدأه المعتزلة... وظلّ تقليدا راسخا في عصور ازدهار علم الكلام كجزء لا يتجزّأ من مباحثه"[1] .ويتطابق المكان الذي سادت فيه عنونة المؤلّفات بـ "المقالات" مع المكان الذي ازدهر فيه الفكر الاعتزاليّ، وهو العراق عموما وبغداد على وجه الخصوص. وتكرّر هذا الأمر مع الفترة التي انتشرت فيها هذه العنونة، إذ تتطابق تماما مع فترة ازدهار الفكر الاعتزاليّ. ففي القرنين الثالث والرابع الهجريين شهدت بغداد ازدهاراً في علم الكلام، إذ مثّلت مجالا لتصادم المقالات والتناظر فيها، وكلّ مجموعة تعمد إلى الكشف عن مقالاتها دون تردّد والدفاع عنها.

وما يلفت الانتباه أنّ كتاب "المقالات" لأبي القاسم البلخيّ قد ارتبط بتلك المعايير الثلاثة في الآن ذاته، فقد تشكّل ضمن تجليّاتها المختلفة. ممّا جعل البلخيّ يعي بالدلالة المخصوصة التي تميّز مصطلح "المقالات" وهو التناظر، ويظهر ذلك بوضوح في قوله: "ولأنّي لم أر متكلّما قطُّ لم يتخيّر في معرفة قول مخاليفه... في مناظرة أو تأليف كتاب". فحينئذ، يكون البحث في "المقالات" من خلال التناظر أو تأليف كتاب بنفس المنزلة ولا خلاف بينهما، فالأوّل سيمتدّ بالضرورة إلى الثاني.

2- أبو القاسم البلخيّ ومشكلة ضبط أصناف "المقالات":

مثّل ضبط "المقالات" من حيث أصنافها إشكالا رئيسيّا في الفكر العربيّ الإسلاميّ، لا بسبب الذاتيّة التي تُهيمن على علميّات الفهم والتي تنزاح عن الموضوعيّة في الكثير من الأحيان، بل بسبب ما تعترض هذه المهمّة من صعوبات شتّى، أهمّها: اتّساع هذا المفهوم من حيث الكمّ والحجم. فمن شبه الاستحالة وضع تصنيف شامل ودقيق يشمل جميع المقالات، ويمنع في الآن ذاته أي شيء لا ينتمي إليها من الدخول فيها. ويبدو أنّه الأمر الأساسيّ الذي دعا أبا القاسم البلخيّ إلى تحديد الفئة التي سيتحدّث عنها منذ اللحظة الافتتاحيّة في كتابه، إذ يقول "ذكرتَ أعزك الله ما أحببته من الوقوف على مقالات فرق أهل القبلة دون غيرهم من أهل الكُفر والملحدين"[2]. ويتّضح من هذا الشاهد أنّ البلخيّ صنّف المقالات إلى صنفيْن مُتقابليْن، وهما: "مقالات فرق أهل القبلة" وهي التي سيهتمّ بها

[1]– المقرانيّ، عدنان (2008): **نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسيّ**، ط 1، هرندن: المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ص 14–15.

[2]– البلخيّ، **مصدر سابق**، ص49.

في كتابه هذا و"مقالات أهل الكُفر والملحدين" وهي التي لن يشتغل عليها بالدراسة. ولكن هل سيتمكّن أبو القاسم البلخيّ من خلال هذا الحصر من ضبط تصنيف متّفق عليه لـ "مقالات فرق أهل القبلة" التي سيقف عليها؟

وتدلّ عبارة "فرق أهل القبلة" التي يعتمدها أبو القاسم البلخيّ أنّ أهل القبلة متفرّقين إلى عديد الفرق وليسوا مجتمعين على اعتقاد واحد، أي أنّ اجتماعهم على "القبلة" لم يمنع تفرّقهم. فالافتراق تُحيل عليه كلمة "فرق" أمّا الاجتماع فتحيل عليه كلمة "أهل" التي تعني أصحاب الشيء أو الملازمين له مثل القول "أهل العلم" و"أهل الدار". وبالنظر في تركيب "مقالات فرق أهل القبلة" في مجمله نجد أنّ التخصيص ورد في ثلاثة أشكال مختلفة، وهو من تجلّيّات الإضافة المعنويّة التي تُعتمد "للتخصيص أو التعريف"[1]. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإضافة في هذا المقام قد وردت على معنى اللام[2]، فكأنّنا نقول: "مقالات لـ (فرق) لـ (أهل) لـ (لقبلة)". وهذا ما يجعلنا أمام ثلاثة أنماط من التخصيص، وهي: (أهل مختصّون للقبلة) و(أهل القبلة مختصّون للفرق) و(فرق أهل القبلة مختصّون للمقالات). وكأنّ أبا القاسم البلخيّ قد حاول من خلال هذه التخصيصات المتعدّدة رفع اللبس عن كلمة "المقالات" الواردة في العنوان وتخليصها من الاتّساع الذي يجعلها أكثر شمولاً والذي يسمح لها أن تُؤوّل بطرق متعدّدة. وكأنّ المقالات التي سيتحدّث عنها هذا المؤلّف أصبحت معلومة ولا يلحقها أيّ غموض في الظاهر على الأقلّ.

ولكنّه بمجرّد تعميق النظر في كلمة "القبلة" فإنّ ذلك الاتّساع سيستمرّ ولن ينتهي، لأنّها لا تختصّ بدين بعينه، بل تشمل عديد الأديان حتّى قيل: "لكل دين قبلة"[3]، والقبلة في عمومها تعني الوجهة التي يتوجّه إليها المصلّون في صلاتهم[4]. ومن البديهيّ أنْ تتحوّل عبارة: "أهل القبلة" من حيث معناها البسيط إلى عبارة عامة تُطلق على كلّ مجموعة بشريّة تتوجّه إلى اتّجاه مخصوص في أداء صلواتها. مثل: توجّه المسلمين إلى الكعبة في مكّة وتوجّه اليهود إلى بيت المقدس وتوجّه الصابئة إلى الجنوب أو الشمال[5]. وليس من الغريب على المستوى النظريّ أنْ يدّعى أتباع كلّ دين

---

[1]– الأنصاريّ، ابن هشام (2004): **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ط 4، بيروت: الدار الكتب العلميّة، ص238.

[2]– **المرجع نفسه**، ص238.

[3]– سامي، آمال: **لكل دين قبلة.. تعرف على قِبلات الأديان الثلاث وسرّ تحويلها إلى الكعبة**، موقع مصراويّ، نُزّل بتاريخ 16 مارس 2022، وشوهد بتاريخ 10 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/78pft

[4]– ابن منظور، **المرجع نفسه**، ص 543 – 544.

[5]– "أمّا قبلتهم فقد تضاربت روايات المصادر في شأنها، فالاتّجاه نحو القبلة وتعظيم الكعبة الذي نسبه ابن خلدون لهم في مقدّمته، ومنة الاتّجاه نحو الجنوب حسب بعض الرواة، أو الاتّجاه نحو الشمال حسب روايات مخالفة أي نحو نجمة الشمال أو مايا وهي أمّ هرمس التي أصبحت نجمة ترعى ابنها من السماء". يُنظر في: الجبلاويّ، آمنة (2020): **الصابئة في الثقافة العربيّة الإسلاميّة**، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للكتاب، ص224.

أنّ قبلتهم هي القبلة "الحقّ" وأنّهم يمثّلون "أهل هذه القبلة"، وهذا ما حدث فعليّا على المستوى التطبيقيّ مع المسلمين، إذ يجعلون دلالة هذا المصطلح تقتصر عليهم دون غيرهم. وهو ما يتجسّد بوضوح في قول أبي جعفر الطحاوي: "وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ"[1]. وتكشف هذه التسمية عن حرص المسلمين على التمسّك بشرعيّة القبلة الجديدة وهي "الكعبة" عوض القبلة القديمة وهي "بيت المقدّس".

ويبدو أنّ أبا القاسم البلخيّ قد تقيّد بالحدود التي وُضعت لدلالة "أهل القبلة" وحصرها فقط في المسلمين، وهو ما نستكشفه من خلال النظر في مضمون كتاب "المقالات" بصفة مجملة. فقد اكتفى هذا المؤلّف بذكر الفرق الإسلاميّة مثل: الشيعة والخوارج والمعتزلة... ولم يذكر أيّ فرقة تنتمي إلى الأديان الأخرى. ويذهب البلخيّ بذلك إلى أنّ أهل القبلة هم كلّ المسلمين الذين يُصلّون باتّجاه الكعبة بغضّ النظر عن اختلافاتهم المذهبية أو ارتكابهم للمعاصي. ممّا يعني أنّ وحدة المسلمين والحفاظ على تماسكهم يتحقّق بالعبادة وتحديدا الصلاة وليس بالعقيدة التي يزداد التفرّق عليها. فالدخول إلى الإسلام لم يعد يتحدّد بالتوحيد فحسب، وهو الإيمان بأن الله واحد لا شريك له في الألوهيّة والعبادة، وإنّما أصبح يستلزم ضرورةً الصلاة اتّجاه الكعبة. ولا نستبعد أنّ أبا القاسم البلخيّ يعي جيّدا أنّ اعتماد عبارة "أهل التوحيد" ستتجاوز دائرة المسلمين وستشمل اليهود. ويظهر ذلك بوضوح في قول ابن حزم: "إنّ أهل هذه الملّة يعني اليهود، وأهل هذه النحلة يعني من أنكر التثليث موافقون لنا في الإقرار بالتوحيد، ثمّ بالنبوّة وبآيات الأنبياء عليهم السلام وبنزول كتب من عند الله"[2]. وإذا استمررنا في معالجة هذه الفرضيّة، فإنّه من المرجّح أنْ يكون البلخيّ قد عمد إلى الفصل نهائيا بين المسلمين واليهود من حيث اختلافهما في قبلة الصلاة، وهو فصل يُخرج اليهود نهائيا من دائرة "أهل القبلة" أي "القبلة الشرعيّة" ويُدرجهم ضمن "أهل الكُفر والملحدين". ومن البديهيّ أنّ كلّ ما لم يُصنّف ضمن الصنف الأوّل سيُصنّف مباشرة ضمن الصنف المقابل.

ولعلّ أبا القاسم البلخيّ يعتبر أنّ جمع الفرق الإسلاميّة على "التوحيد" وليس على "الصلاة اتّجاه القبلة" سيجعل اليهود في نفس مرتبتهم. إذ تختلف الفرق الإسلاميّة في مسائل التوحيد أساسا مثل طبيعة الصفات الإلهيّة والعدل الإلهيّ وعلاقة العبد بفعل الاختيار... ومسائل اليهود بدورها "تدور ... على التشبيه ونفيه والقول بالقدر والجبر"[3]. ويُصبح الافتراض الذي ذهبنا إليه ممكنا إذا

---

[1]– الطحاويّ، أبو جعفر (1995): **متن العقيدة الطحاويّة: بيان عقيدة أهل السنّة والجماعة**، ط 1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ص20.

[2]– الأندلسيّ، ابن حزم (1996): **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: محمّد إبراهيم نصر وعبد الرحمان عميزة، ط 2، بيروت: دار الجيل، ج 1، ص177.

[3]– ابن حزم الأندلسيّ: **المرجع نفسه**، ج 1، ص177.

تجاوزنا الخلاف بين المسلمين واليهود في التوجّه إلى قبلة الصلاة والاعتراف بنبوّة محمّد[1] وحصرناه فقط في مسائل التوحيد، فهذا الأمر يجعل الخلاف بين هاتيْن المجموعتيْن محكوما بنفس النسق. وكأنّما النسق الذي أنتج الخلاف بين الفرق الإسلاميّة هو نفسه النسق الذي أنتج الخلاف بين الفرق اليهوديّة. مع العلم أنّ كلّ هذه الإشكاليّات سيتمّ تجاوزها بمجرّد اعتماد عبارة "فرق أهل القبلة" التي تشمل كل من ينتسب إلى الإسلام ويصلّي إلى الكعبة مهما اشتدّ الخلاف بينهم في مسائل التوحيد. ولا حاجة بذلك إلى إدراج مقالات أيّ فرقة ضمن الصنف المقصود ما دامت لا تتوجّه إلى الكعبة في الصلاة.

وتبيّن لنا أنّ محاولة بناء هويّة جامعة للفرق الإسلاميّة على أساس الاجتماع في الصلاة اتّجاه الكعبة ليست مجرّد هدف منعزل، وإنّما هي مشروع مكتمل المعالم لاشتماله على رهانات جمّة، أهمّها: تجاوز الشروخ التي صدّعت وحدة المسلمين لاشتداد الاختلاف الاعتقاديّ بينهم. وإلى جانب أبي القاسم البلخيّ انخرط أبو الحسن الأشعريّ (ت 324 هـ/ 936 م) في هذا المشروع من خلال عنوان كتابه "مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين"[2] الذي يُحيل في جوهره على أنّ الخلافات بين الفرق الإسلاميّة لا تلغي إسلامهم. فكلّ من صلّى إلى قبلة المسلمين فهو منهم، حتّى وإنْ اختلفت اعتقاداته عن الكثير منهم، وهو ما يظهر بوضوح في عبارة "اختلاف المصلّين". وبهذا، يخضع تخيّر المصطلحات الدالة على "الفرق الإسلاميّة" إلى معايير مُحكمة باعتبار أنّها مثل بقيّة العبارات "أشياء بشريّة وبالتالي ثقافيّة"[3]، وليست أشياء جاهزة يتمّ اعتمادها على حالها دون أيّ تغيير. والجدير بالذكر أنّ البلخيّ والأشعريّ قد كتبا كتابهما في نفس الفترة الزمانيّة أيّ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، أي أنّ هذه الفترة كانت ذروة المشروع المقصود.

ويظهر بوضوح أنّ مصطلح "المقالات" الذي اعتمده أبو القاسم البلخيّ في عنونة كتابه لا تنحصر استعمالاته في الدلالة على المؤلّفات التي كُتبت في غرض الأديان غير الإسلاميّة فحسب، وإنّما كانت له استعمالات أخرى. وقد تفطّن عبد المجيد الشرفي إلى هذا الأمر إلى حدّ ما عندما كان هذا الكتاب مفقودا، إذ رجّح أنّ أبا القاسم البلخيّ قد "تناول بالدرس عقائد المسيحيّة"[4] في كتاب "المقالات". غير أنّه تبيّن بعد تحقيق هذا الكتاب ونشره أنّه تحدّث فقط عن الفرق الإسلاميّة.

---

[1]– يختلف اليهود والمسلمون حول النسخ لأن اليهود يؤمنون بأبديّة شريعة التوراة ويرفضون نسخها، بينما يرى المسلمون أنّ القرآن نسخ الشرائع السابقة وهو دليل على أنّ الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع.

[2]– الأشعريّ، أبو الحسن (1990): **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، بيروت: المكتبة العصريّة.

[3]– Eller, Jack David (2007): **Introducing Anthropology of Religion**, Routledge, New York–London, p 7.

[4]– الشرفيّ، عبد المجيد، **المرجع نفسه**، ص166.

فلمصطلح "المقالات" دلالتان بارزتان، إذ يُمكن أنْ يدُلّ على الأديان غير الإسلاميّة (اليهود والنصارى والمجوس...) والفرق الإسلاميّة في الآن ذاته، مثل كتاب المقالات لأبي عيسى الورّاق[1]، ويُمكن أنْ يدُلّ على الفرق الإسلاميّة (المعتزلة والشيعة والخوارج...)، مثل كتاب "المقالات" لأبي القاسم البلخيّ. وتوجد دلالة ثالثة لا يمكن التغافل عنها، فمصطلح "المقالات" يُمكن أنْ يَدّل على الانقسامات داخل الفرقة الواحدة، وهذا ما يُجسّده بوضوح اليمان بن رباب الذي "يُناقش في عمله "كتاب المقالات" الانشقاقات داخل جماعات الخوارج، وتتّسم هذه المناقشات بالعمق"[2]. وهذا ما يجعل مفهوم المقالات في ذهنيّة المؤلّفين في الثقافة العربيّة الإسلاميّة يشمل ثلاث مراتب مختلفة في الآن ذاته، بداية بمرتبة الأديان مرورا بمرتبة الفرق داخل الدين الواحد وصولا إلى الانقسامات داخل الفرقة الواحدة.

3- أبو القاسم البلخيّ ومشكلة ضبط عدد "المقالات":

لم تنته الإشكاليّات التي يُعالجها أبو القاسم البلخيّ في كتابه المقالات بمجرّد حصر المقالات التي سيقف عليها في صنف محدّد وهو "مقالات فرق أهل القبلة" بل استمرّت هذه الإشكاليّات وتعقدّت أكثر. فالكاتب مطالب في مرحلة أولى بتحديد عدد الفرق الإسلاميّة، ذلك أنّ قضية "العدد" كانت على الدوام موضوعا بحثيّا مُثيرا للسجال بسبب تنوّع المنظورات واختلاف المواقع وتباين المواقف. وتشمل هذه القضية الأديان والفرق على السواء، ممّا يُحيل على انتقال أبي القاسم البلخيّ من معالجة سؤال رئيسيّ، مفاده: "ما هي الأديان التي تستحقّ صفة الدين وتستوفي شروطه؟"[3] إلى سؤال فرعيّ، مفاده: ما هي الفرق التي تستحقّ صفة فرق أهل القبلة وتستوفي شروطها؟ وفعلا عمد هذا المؤلّف إلى تحديد عدد فرق أهل القبلة بصفة صريحة، إذ يقول: "في يومنا هذا ستّ فرق: شيعة وخوارج ومعتزلة ومرجئة وعامّة وحشو"[4]. ويظهر من هذا الشاهد أنّ البلخيّ على وعي سديد بفعل الزمان في عدد الفرق الإسلاميّة من حيث تفريعها والزيادة في عددها، إذ حدّد السنة التي بدأ فيها تأليف كتاب "المقالات" وهي سنة 290 للهجرة[5].

---

[1]– الطوسيّ، عبد الرحمن، **جهود أبو عيسى الوراق في علم مقارنة الأديان: كتاب "المقالات" نموذجاً**، مجلة الدراسات الدينيّة، العدد 1 ، نُزّل 26 ديسمبر 2014، شوهد بتاريخ 10 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/ar/r/0mz37

[2]– فان أس، جوزيف، **المرجع نفسه**، ج 2، ص888.

[3]– عامريّ، فؤاد (2023): **الأديان غير الإسلاميّة في الفكر العربيّ الإسلاميّ إلى حدود القرن السّادس الهجريّ**، أطروحة الدكتوراه، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة تونس، تونس، ص20.

[4]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص83.

[5]– **المصدر نفسه**، ص49.

ويرجع حرص البلخيّ على هذا التأريخ في نظرنا إلى محاولته تجنّب الانتقادات التي يمكن أنْ تطال ضبطه لعدد الفرق الإسلاميّة، وهي انتقادات ترتبط بعدم إلمامه بجميع هذه الفرق أو إضافته إليها فرق ليست منها. ومن هنا يُطرح سؤال مهمّ: هل سينتهي الجدل حول "عدد الفرق الإسلاميّة" بمجرّد تنصيص هذا المؤلّف على اللحظة الزمانيّة التي قام فيها بدراسة هذه الفرق؟ ولكن بمجرّد محاولة الإجابة عليه يتبادر إلى ذهننا سؤال آخر لا يقلّ أهمّيّة عن السؤال الأوّل، ومفاده: لماذا أهمل أبو القاسم البلخيّ مسألة تحديد عدد المقالات وقام بالتركيز فقط على تحديد عدد الفرق الإسلاميّة؟ فالأوْلى أن يبذل هذا الكاتب مجهوده في ضبط عدد "المقالات" وليس في ضبط عدد الفرق الإسلاميّة لأنّه من الواضح أنّ مصطلح "المقالات" هو الذي يمثّل عمدة الكتاب وهو الذي يحتاج إلى ضبط شامل.

يبدو أنّه من شبه المستحيل ضبط المقالات في عدد محدود على المستوى التطبيقيّ رغم أنّه يُعدّ أمرا ممكنا على المستوى النظريّ. وإذا ذهبنا في نفس المنحى الذي ذهب فيه أبو القاسم البلخيّ، ووافقناه على اختياراته المنهجيّة الكبرى، وهو تحديد عدد الفرق الإسلاميّة أوّلا ثمّ الانتقال ثانيا إلى تحديد مقالاتها، فإنّ الأمر يستوجب منّا ثالثا تحديد عدد المقالات لكلّ فرقة إسلاميّة. وهو الأمر الذي خالفه البلخيّ. إذ وجدناه يتخبّط في معالجة هذه القضيّة ويسير على منهج غير واضح المعالم. فبعد ضبط العدد في ستّ فرق انتقل هذا المؤلّف إلى تحديد "المقالات التي اختلف فيها أهل الملّة"[1]، وقد حدّد اختلافاتهم في 140 "قول" على حد تعبيره مثل "القول في تجويز السّرور والغمّ والالتذاذ عليه جلّ ذكره"[2] و"القول في دلالة الكفر وسائر أفعال العباد على الله"[3] و"القول في الطبع والختم"[4] و"القول في تخليد الفسّاق من أهل الملّة"[5] و"القول في أحكام الإمام الجائر والصلاة خلفه والمخاصمة إليه وإلى قضائه"[6]... وهل يعني ذلك أنّ عدد المقالات ثابت وأنّ الاختلاف حول هذه المقالات هو الذي أنشأ عديد الفرق الإسلاميّة؟

ويتّضح أنّ أبا القاسم البلخيّ نفسه قد عجز عن ضبط المقالات في عدد ثابت، فلم يصرّح بأيّ عدد في هذا القصدِ. ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أنْ نعتبر عدد المقالات ينحصر في نفس عدد المقالات التي اختلفت فيها الفرق الإسلاميّة والتي رصدناها في 140 "قول". فهذا العدد يستوجب ضرورةً أنْ نُضيف إليه عدد المقالات التي اتّفقت فيها هذه الفرق. وهو ما أهمله البلخيّ في كتاب

[1]– **المصدر نفسه**، ص239.
[2]– **المصدر نفسه**، ص244.
[3]– **المصدر نفسه**، ص296.
[4]– **المصدر نفسه**، ص347.
[5]– **المصدر نفسه**، ص403.
[6]– **المصدر نفسه**، ص440.

"المقالات"، إذ جعل مقارنته غير متكافئة وحصرها فقط في نقاط الاختلاف. ذلك أنّ المقارنة ليست تركيزاً على الاختلافات فقط وإهمالاً للتشابهات، بل هي عمليّة منهجيّة تهدف إلى الكشف عن كلّ من أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف في موضوعين أو أكثر من أجل فهم العلاقات بينها بشكل أعمق وأكثر دقّة، ممّا يساعد على بناء المعرفة وفهم الظواهر بشكل شامل[1]. وعلى هذا الأساس كان من المفروض على أبي القاسم البلخيّ أنْ يختبر نقاط التشابه "بدلا من اعتبارها أمرا مفروغا منه"[2].

وما يشدّ الانتباه في مقامنا هذا أنّ أبا القاسم البلخيّ قام بعنونة الفنّ الرابع من كتابه بـ "المقالات التي اختلف فيها أهل الملّة"[3]. وكنّا نتوقّع أنْ يستمرّ على النحو نفسه في مضامين هذا "الفنّ" وأنْ يعتمد نفس المصطلح من حيث الجمع وهو "المقالات" أو الإفراد وهو "المقالة". غير أنّه يُخالف كلّ هذه التوقّعات ويعتمد مصطلحا جديدا على امتداد أكثر من 300 صفحة، وهو "القول" على مستوى الإفراد و"الأقاويل" على مستوى الجمع. فلماذا هذا التغيير المفاجئ؟ ولماذا صاغ على سبيل المثال عبارة "القول في القرآن"[4] بدل عبارة "المقالة في القرآن" وعبارة "القول في العامّة والنساء الذين على جملة الدين إذا خطر ببالهم التشبيه والإجبار"[5] بدل عبارة "المقالة في العامّة والنساء الذين على جملة الدين إذا خطر ببالهم التشبيه والإجبار". ويرجع هذا التغيير في تقديرنا إلى مرونة كلمة "القول" وقدرتها على التأقلم مع عديد السياقات على خلاف كلمة "المقالة" التي لا تقبل التغيير في دلالتها بسهولة ولا تتبدّل مع السياقات النصيّة الجديدة. فمن الممكن أن يقول أبو القاسم البلخيّ مثلا: "القول في نعيم الجنّة أهو بفضل أو بثواب"[6] والقول في السهو أو الخطأ"[7] ولكنّه لا يمكن أنْ يقول "المقالة في نعيم الجنّة أهو بفضل أو بثواب" و"المقالة في السهو أو الخطأ".

ويبدو أنّ أبا القاسم البلخيّ يُدرك جيّدا أنّه لا يُمكن الاستقواء على كلمة "المقالة" لبلوغ الدلالات المرجوة في المثالين السابقين، ولكنّ هذه الدلالات يمكن تحصيلها عند استعمال كلمة "القول". ذلك أنّه يجوز تسمية "الرأي والاعتقاد قولا"[8] حسب ما يُؤكّده ابن منظور في لسان العرب،

---

[1]– Carter, Jeffery (2004): **Comparison on the History of Religions: Reflections and Critics**, in, **Method and Theory on the Study of Religion**, Vol. 16, Iss. 1, p 6.

[2]– Paden, William E (2010): **Comparative Religion,** in the Routledge Companion to the Study of Religion, Routledge, U.S.A–Canada, p 235.

[3]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص49.

[4]– **المصدر نفسه**، ص268.

[5]– **المصدر نفسه**، ص344.

[6]– **المصدر نفسه**، ص340.

[7]– **المصدر نفسه**، ص402.

[8]– ابن المنظور، **المرجع نفسه**، المجلد 11، ص572.

ممّا يفتح الإمكانيّات أمامنا لتغيير كلمة القول بـ "الرأي والاعتقاد". وقد قمنا بهذا الأمر ولم تطرأ أيّ تغييرات على الدلالات المقصودة عند صياغتنا لعبارات من قبيل: "الاعتقاد في نعيم الجنّة أهو بفضل أو بثواب" أو "الرأي في نعيم الجنّة أهو بفضل أو بثواب" و"الاعتقاد في السهو أو الخطأ" أو "الرأي في السهو والخطأ". وجميع هذه الكلمات المستعملة تُحيل في عمومها على أفكار ومبادئ راسخة يتبنّاها الإنسان في مجال مخصوص. على خلاف كلمة المقالة التي تُحيل على قضيّة من القضايا العقديّة التي يُثيرها علماء الكلام للجدل والتناظر. وبناء على ما تقدّم، نستطيع أنْ نقرّ بكلّ حذر أنّ الكثير ممّا اصطلح عليه أبو القاسم البلخيّ بـ "القول" لا يندرج في أغلبه ضمن المقالات، بل يندرج ضمن الآراء بدرجة أولى. ومن ذلك نذكر أنّ مسألة "سيرة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وأبي بكر وعمر ونظائرهم من الصحابة"[1] تُعدّ من الآراء. وتبعا لذلك، يمكن أن نصوغ عبارة "القول في سيرة..." مثلما فعل هذا المؤلّف أو عبارة "الرأي في سيرة..." ولا يُمكن أن نصيغ عبارة "المقالة في سيرة...".

ويزداد الأمر تعقيدا عند العودة إلى فرق أهل القبلة التي ضبط أبو القاسم البلخيّ عددها في ستّ فرق: شيعة وخوارج ومعتزلة ومرجئة وعامّة وحشو، إذ يظهر بوضوح خلطه بين "الفرقة" و"المقالة"، وهو خلط مألوف في الثقافة العربيّة الإسلاميّة. وعلى سبيل المثال فـ "المرجئة" ليست فرقة مستقلّة بعينها بقدر ما تدلّ على مقالة شائعة بين أفراد ينتمون إلى فرق مختلفة. ممّا جعل محمّد السيّد الشريف الجرجانيّ في كتاب التعريفات يعتبر أنّ المرجئة "قوم يقولون لا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة"[2]، وفي هذا الشاهد اعتراف أنّ المرجئة قوم وليست فرقة. والبلخيّ نفسه يعي بهذا الأمر إلى حدّ ما، ممّا يضعه في نوع من التعارض، فهو من جهة أولى يجعل المرجئة فرقة مستقلّة بذاتها، ومن جهة ثانية يجعلها مقالة تتبنّها فرق أخرى، مثل الحشو، وفي ذلك يقول: "إنّ هؤلاء (الحشوِ) ليس لهم مذهب معروف، ولا هم عن أمر موصوف، أكثر أنّهم مجمعون على التشبيه والإرجاء"[3].

ومن البيّن أنّ مصطلح "الفرقة" فقد دلالته المخصوصة عند أبي القاسم البلخيّ، وأضحى يدلّ على كلّ المجموعات البشريّة الناتجة عن تفرّق مجموعة بشريّة أكبر. فالملاحظ أنّ هذا المؤلّف أطلق تسمية "الفرقة" في مرحلة أولى على المجموعات الناتجة عن تفرّع الأصول (المسلمين)، مثل الشيعة والخوارج والمعتزلة... وأطلقها في مرحلة ثانية على المجموعات الناتجة عن تفرّع الفروع مثل الشيعة

---

[1]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص436.

[2]– الجرجانيّ، محمّد السيّد الشريف (د.ت): **معجم التعريفات**، تحقيق: محمّد صدّيق المِنشاويّ، ط 1، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ص174.

[3]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص49.

التي "افترقت بعد ذلك فرقتيْن زيديّة وإماميّة"[1]، وأطلقها في مرحلة ثالثة على المجموعات الناتجة عن تفرّع فروع الفروع مثل تفرّع الزيديّة إلى الجارودية والبتريّة[2]... ويستمرّ البلخيّ في مرحلة رابعة ليُطلق تسمية "الفرقة" على الفروع التي تفرعّت إليها الجارودية على سبيل المثال، فنجده يقول: "وافترقت الجارودية في نوع آخر إلى ثلاث فرق"[3].

وإذا جادلنا مجادل واعتبر أنّ ما ذهب إليه البلخيّ في تسمية التفرّعات مهما كانت رئيسيّة أو ثانويّة بـ "الفرقة" هو عين الصواب لأنّ منطق التصنيف يستوجب أنْ تتفرّع المجموعة الكبرى إلى مجموعات صغرى وتتفرّع كل مجموعة صغرى منها إلى مجموعات أصغر، لذلك يجوز تسمية كلّ مجموعة من هذه المجموعات بـ "الفرقة". فإنّ جوابنا عليه سيكون مفاده: أنّه لا يمكن تسمية مجموعات بشريّة متغيّرة في التراتبيّة بنفس التسمية، فمن المفترض أنّ يتحقّق هذا الأمر عندما تشترك هذه المجموعات في جميع الخصائص. وهذا لا يمكن أن يحصل بين الشيعة والجارودية على سبيل المثال، فهما يختلفان في عديد الخصائص مثل النفوذ والعدد[4]... وقد وقع البلخيّ في نفس الثغرات التي وقع فيها المتكلّمون خلال القرون الهجريّة الأولى، إذ قام بتقسيم "الفرقة الواحدة إلى فرق صغرى بكيفيّة لا تروم الوفاء للحقيقة الموضوعيّة بقدر الوفاء لحاجات المصنّف المنهجيّة والإيديولوجيّة الخاصة"[5]، وقام بالكلام "على فرق لا يعترف أصحابها المنتمون إليها أنّها فرق"[6] مثل كلامه صلب الكيسانيّة من الشيعة على "الكربيّة أصحاب أبي كرب الضرير"[7] و"الهريريّة أصحاب أبي هريرة الروّنديّ"[8]. وقام بذكر بعض الفرق بصفة عامّة دون تسميتها باسم دقيق، واكتفى فقط بنسبتها إلى الإطار العامّ الذي تنتمي إليه، مثل قوله: "واختلفت الجعفريّة بعد مضيّ جعفر، فصارت ستّ فرق: فرقة منهم زعمت أنّ ... وفرقة يُقال إنّها زعمت... وفرقة زعمت أنّ..."[9].

---

[1]– **المصدر نفسه**، ص84.

[2]– **المصدر نفسه**، ص86 – 87.

[3]– **المصدر نفسه**، ص86.

[4]– "النفوذ يعني القدرة على سياسة الناس والعدد يعني وفرة الأتباع". يُنظر في: ابن عبد الجليل، المنصف (2001): **الفرقة الهامشية في الإسلام: بحث في تكون السنية الإسلامية ونشأة الفرقة الهامشيّة وسيادتها واستمرارها**، ط 1، تونس: مركز النشر الجامعيّ/ المركز الوطنيّ البيداغوجيّ، ص39.

[5]– بوهلال، محمّد (2001): **إسلام المتكلّمين**، ط 1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ورابطة العقلانيّين، ص166.

[6]– **المرجع نفسه**، ص166.

[7]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص88.

[8]– **المصدر نفسه**، ص90.

[9]– **المصدر نفسه**، ص93 – 94.

ويبدو أنّ أبا القاسم البلخيّ لم يكن في الظاهر مهووسا بتحقيق العدد الذي نصّ عليه "حديث الافتراق" أو "حديث الفرقة الناجية" وهو "ثلاث وسبعون فرقة"[1] ولم يُشر في كتابه المقالات بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى أنّ فرقة "المعتزلة" التي ينتمي إليها هي الفرقة الناجية. ولكن بالتدقيق في محتوى الكتاب نجد أنّ البلخيّ قد نحا نفس المنحى ولم ينزح عنه من خلال تحديده أنّ الفرقة الناجية هي المعتزلة وإنْ كان ذلك بطريقة غير مباشرة. إذ عمد إلى تقسيم الفرق الأخرى إلى فرق فرعيّة مثل ما فعل مع الشيعة والخوارج والمرجئة[2]... ولكنّه في المقابل عمد إلى الحفاظ على وحدة الفرقة التي ينتمي إليها: "المعتزلة" وتجنّب تقسيمها إلى فرق صغرى، وعمد إلى ذكر "أرباب المذاهب منهم، ومؤلّفي الكتب" مثل واصل بن عطاء وأبي عثمان بن عمرو الجاحظ[3]... ولم ينسب إلى أحدهم تأسيس فرقة فرعيّة.

فمن المتداول في الثقافة العربيّة الإسلاميّة أنّ الفرقة الناجية هي فرقة متماسكة ولا يلحقها أيّ افتراق داخليّ، لذلك يعمد مؤلّفو كتب "الملل والنحل" إلى إلحاق الافتراق الداخليّ والتشتّت بالفرق المخالفة والحرص على بيان أنّ فرقتهم واحدة. وعلى سبيل المثال، نذكر القاضي أبا المظفّر الإسفراييني الذي جعل "حديث الافتراق" الأسّ الذي بُني عليه كتاب "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين" والذي عمد إلى تقسيم الفرق المخالفة إلى فرق متعدّدة مثل تقسيم المعتزلة إلى ثماني عشرة (18) فرقة وتقسيم المرجئة إلى خمس (5) فرق[4]... ولكنّه في المقابل حرص على بيان أنّ فرقة أهل السنّة والجماعة فرقة واحدة وهي الفرقة الناجية. وكأنّما يوجد وعي أنّ الفرقة الناجية يجب أنْ تكون فرقة واحدة متماسكة لأنّ "الحقّ" لا يتبدّد ولا يتشتّت ولا يضمحلّ مع مرور الزمن أو مع أيّ ظروف على خلاف الباطل الذي يتشتّت ولا يبقى متماسكا. وعلى هذا الأساس يُمكن أنْ ندحض ما ذهب إليه عبد الحميد راجح كردي الذي اعتبر أنّ أبا القاسم البلخيّ "لم يدخل في تحديد الفرقة الناجية"[5]. ذلك أنّه توجد رواية متداولة لحديث الافتراق تجعل الفرقة الناجية تتمثّل في "أهل

---

[1]– "وأخبر النبيّ عليه السلام: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة، والباقون هلكى. قيل: ومن الناجية؟ قال: أهل السنّة والجماعة. قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي". يُنظر في: الشهرستانيّ، أبو الفتح محمّد عبد الكريم، **المرجع نفسه**، ص11.

[2]– البلخيّ، أبو القاسم، **المصدر نفسه**، ص 74 – 156.

[3]– **المصدر نفسه**، ص 159 – 167.

[4]– الاسفراييني، أبو المظفّر (1983): **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، تحقيق: كمال توسف الحوت، ط 1، بيروت: عالم الكتب.

[5]– كردي، عبد الحميد راجح، **المرجع نفسه**، ص443.

العدل والتوحيد (عند المعتزلة)"[1]، ولا نستبعد أنْ يكون أبو القاسم البلخيّ قد استند إلى هذه الرواية على الأقلّ في تحديد الفرقة الناجية وليس في تحديد عدد الفرق الإسلاميّة.

الخاتمة:

رغم أنّ مصطلح "المقالات" منغرز في الفكر العربيّ الإسلاميّ خلال القرون الهجريّة الأولى إلّا أنّ مدوّنة "الملل والنحل" لم تنجح في معالجته على نحو صارم ودقيق. وهذا ما يظهر مع أبي القاسم البلخيّ الذي خضع في ضبط هذا المصطلح في كتاب "المقالات" إلى ثلاثة معايير، وهي: زمان كتابة الكتاب (النصف الثاني من القرن الثالث هجريّا ومكانه (بغداد) والانتماء العقديّ للمؤلّف (المعتزلة). لذا، لا غرابة إذن أنْ يجعل البلخيّ كتابه ينبني على المعنى الأساسيّ لـ "لمقالات" وهو التناظر[2]. فهو كتاب تناظر بدرجة أولى وليس كتاب عرض رغم حضور الإخبار الوصفيّ في الكثير من تفاصيله، وهو ما يُلاحظه كلّ متفحّص للكتاب. ويظهر التناظر من خلال محاولة البلخيّ إثبات أنّ الفرقة الناجية هي فرقته "المعتزلة" بإبراز تماسكها على خلاف بقيّة الفرق التي لحقها الانشقاق والتصدّع، وذلك من خلال الانتصار الضمنيّ لمقالات "الذات" وتقويض المقالات المناوئة. وحتّى تنصيص هذا المؤلّف في بداية الكتاب أنّه سيتكلّم عن الفرق الإسلاميّة بوصفها فرق أهل القبلة، ففي عمقه إثبات للأطروحة التي ذهبنا إليها. ذلك أنّ حديث الافتراق يُبيّن أنّ المسلمين سينقسمون إلى عديد الفرق "كلّهم في النار إلّا فرقة واحدة"[3]، وهو نفس العمل الذي قام به أبو القاسم البلخيّ في كتاب "المقالات"، فهو لم يتحدّث إلّا عن المسلمين.

ولا يشي اعتماد أبي القاسم البلخيّ على مصطلح المقالات بتنوّع المنظورات وتباين المقاربات وتعدّد المناويل، بل يخضع لنفس الضوابط التي تحكم هذا المصطلح في تصوّر المؤلّفين من المعتزلة، إذ لم ينجح في مقاربته بطريقة مخالفة وتحريره من دلالة "التناظر" التي بقيت ملازمة له. وليس من المبالغة الإقرار: أنّه كلّما ورد مصطلح "المقالات" في نصّ من النصوص سيكون التناظر مصاحبا

---

[1]– "وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ هذا الحديث اختُلِف في جزئه الأخير، إذ ورد بصيغ مختلفة باختلاف مذاهب رواته الكلاميّة، فحينما قال الرسول متحدّثا عن الفرق: "كلّها في النار إلاّ واحدة" قيل له: ما هي يا رسول الله؟ قال:
– في رواية أولى: "هم أهل العدل والتوحيد" (عند المعتزلة).
– في رواية ثانية: "شيعة أهل بيتي" (عند الشيعة).
– في رواية ثالثة: "المتمسّكون بسنّتي" (عند أهل السنّة)". يُنظر في: جمل، بسّام، **حديث الافتراق ومفهوم الفرقة في الإسلام**، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نزّل بتاريخ 12 ديسمبر 2024، وشوهد بتاريخ 25 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/0do0g

[2]– لقد رأينا سابقا أنّ أبا الهلال العسكريّ يؤكّد في كتابه "الفروق اللغويّة" مفهوم المقالات ينبني على التصريح بالاعتقاد (أو الرأي) والتناظر فيه. لمراجعة هذه المسألة يُنظر في العنصر الأوّل من عملنا هذا.

[3]– بسّام جمل، **المرجع نفسه**.

له وإنْ كان بطريقة مختلفة بين مؤلّف ومؤلّف آخر. وهذا ما يؤكّد صحّة ما أتى به طاش كبرى زاده في تعريف علم المقالات، إذ يقول: "هو علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلّقة بالاعتقادات الإلهيّة، وهي على ما أخبر به نبيّنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم عن هذه الأمة، اثنتان وسبعون فرقة. وموضوعه وغايته وغرضه ومنفعته ظاهرة جدّا"[1]. غير أنّ استعمالات مصطلح "المقالات" تضطرب في مضامين كتاب "المقالات"، فنجد البلخيّ يقع في عديد الهفوات مثل الخلط بينه وبين مصطلحات أخرى من قبيل "القول" و"الفرقة". وهذا أمر يبدو مألوفا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة، إذ لا نجد على المستوى اللفظيّ عبارة شائعة ومتّفقا عليها للتعبير عن معنى "المغاير دينيّا ومذهبيّا"، إذ تعدّدت المصطلحات المستعملة للدلالة عليه من قبيل: الآراء والفرق والمقالات والملل والنحل... وهذا ما يُؤدّي في الظاهر إلى إنتاج نوع من الترادف الذي يبطل بمجرّد الإحاطة بكلّ مصطلح ورفع اللبس عنه.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن أبي الحديد (2007): **شرح نهج البلاغة**، ط 1، تحقيق: محمّد إبراهيم، بغداد: دار الكتاب العربيّ، بيروت: الأميرة للنشر والطباعة والتوزيع.
- الاسفراييني، أبو المظفّر (1983): **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، تحقيق كمال توسف الحوت، ط 1، بيروت: عالم الكتب.
- الأشعريّ، أبو الحسن (1990): مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، بيروت: المكتبة العصريّة.
- الأندلسيّ، ابن حزم (1996): **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: محمّد إبراهيم نصر وعبد الرحمان عميزة، ط 2، بيروت: دار الجيل.
- الأنصاريّ، ابن هشام (2004): **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ط 4، بيروت: الدار الكتب العلميّة.
- بروكلمان، كارل (1977): **تاريخ الأدب العربيّ**، ط 3، ترجمة: عبد الحليم النجّار، القاهرة: دار المعارف بمصر.
- البغداديّ، عبد القاهر (1988): **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم**، دراسة وتحقيق عثمان الخشت، القاهرة: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير.

[1]– زاده، طاش كبرى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، ط 1، بيروت: دار الكتب العلميّة، المجلّد 1، ص298.

- البلخيّ، أبو القاسم (2018): **كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات**، تحقيق حسين خانصو وراجح كردي وعبد الحميد كردي، ط 1، عمّان: دار الفتح للدراسات والنشر.
- بوهلال، محمّد (2001): **إسلام المتكلّمين**، ط 1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ورابطة العقلانيّين.
- البيرونيّ، أبو الريحان (1908): **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، ط 1، تحقيق: إدوارد سخاو، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة.
- البيرونيّ، أبو الريحان (2007): **الآثار الباقية من القرون الخالية**، ط 1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة.
- التميميّ، محمّد بن خليفة (2002): **مقدّمات في علم مقالات الفرق**، ط 1، الكويت: غراس للنشر والتوزيع.
- الجبلاويّ، آمنة (2020): **الصابئة في الثقافة العربيّة الإسلاميّة**، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للكتاب.
- الجرجانيّ، محمّد السيّد الشريف (د.ت): **معجم التعريفات**، ط 1، تحقيق: محمّد صدّيق المِنشاويّ، القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
- حمود، هادي حسين (1983): **منهج المسعوديّ في بحث العقائد والفرق الدينيّة**، ط 1، بغداد: دار القادسيّة لطباعة.
- الذهبيّ، شمس الدين (1988): **سير أعلام النبلاء**، ط 1، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسّسة الرسالة.
- زاده، طاش كبرى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، ط 1، بيروت: دار الكتب العلميّة، المجلّد 1.
- الزركليّ، خير الدين (2002): **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط 15، بيروت: دار العلم للملايين.
- الزعابيّ، محمّد عليّ عبد الله (2021): **مقالات المعتزلة في كتاب المقالات لأبي القاسم البلخيّ المعتزليّ ت: 319 هـ دراسة تحليليّة نقديّة**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة.

- سزكين، فؤاد (1991): **تاريخ التراث العربيّ: المجلّد الأوّل (ج 4): العقائد والتصوّف**، نقله إلى العربيّة محمّد فهمي حجازي، ط 1، الرياض: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.
- الشرفيّ، عبد المجيد (1986): **الفكر الإسلاميّ في الردّ على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/ العاشر**، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للنشر.
- الشهرستانيّ، أبو الفتح محمّد عبد الكريم (1968): **الملل والنحل**، تحقيق: عبد العزيز محمّد الوكيل، ط 1، القاهرة: مؤسّسة الحلبيّ وشركائه للنشر والتوزيع.
- الطحاويّ، أبو جعفر (1995): **متن العقيدة الطحاويّة: بيان عقيدة أهل السنّة والجماعة**، ط 1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- عامريّ، فؤاد (2023): **الأديان غير الإسلاميّة في الفكر العربيّ الإسلاميّ إلى حدود القرن السّادس الهجريّ**، أطروحة الدكتوراه، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة تونس، تونس.
- ابن عبد الجليل، المنصف (2001): **الفرقة الهامشية في الإسلام: بحث في تكون السنية الإسلامية ونشأة الفرقة الهامشيّة وسيادتها واستمرارها**، ط 1، تونس: مركز النشر الجامعيّ/ المركز الوطنيّ البيداغوجيّ.
- العسكريّ، أبو هلال (د.ت): **الفروق اللغويّة**، تحقيق: محمّد إبراهيم سليم، ط 1، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فان أس، جوزيف (2016): **علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثلاث للهجرة، الجزء الثاني: تاريخ الفكر الدينيّ في صدر الإسلام**، ترجمة: محيي الدين جمال بدر ورضا حامد قطب، ط 1، بيروت/ بغداد: منشورات الجمل.
- كرديّ، عبد الحميد راجح (2022): **أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخيّ (319هـ) وكتابه "المقالات": دراسة وصفيّة تحليليّة**، المجلّة الأردنيّة في الدراسات الإسلاميّة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، جامعة آل البيت وصندوق البحث العلميّ، العدد 3.
- الكعبيّ، كريم علكم (2012): **الناشئ الأكبر: حياته وأدبه**، ط 1، بيروت: دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المقرانيّ، عدنان (2008): **نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسيّ**، ط 1، هرندن: المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ .
- ابن منظور (د.ت): **لسان العرب**، بيروت: دار الصادر، المجلّد 11.

- ابن النديم (1931): **الفهرست في أخبار العلماء المصنّفين من القدماء والمحدّثين وأسماء ما صنّفوه من الكتب**، تحقيق: رضا تجدد المازنداريّ، ط 1، طبعة طهران.
- الهمذانيّ، القاضي عبد الجبّار بن أحمد (1986): **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين**، ضمن **كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تحقيق: فؤاد سيّد، ط 1، تونس: الدار التونسيّة للنشر.

المراجع الأعجميّة:

- Bode, Frauke, (2019). **Paratext, Handbook of Autobiography/ Autofiction**, De Gryter, Berlin–Boston.
- Carter, Jeffery, (2004). **Comparison on the History of Religions: Reflections and Critics**, in, **Method and Theory on the Study of Religion**, Vol. 16, Iss. 1.
- Eller, Jack David, (2007). **Introducing Anthropology of Religion**, Routledge, New York–London.
- Paden, William E, (2010). **Comparative Religion,** in the Routledge Companion to the Study of Religion, Routledge, U.S.A–Canada.

المراجع الإلكترونيّة:

- جمل، بسّام، **حديث الافتراق ومفهوم الفرقة في الإسلام**، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نزّل بتاريخ 12 ديسمبر 2024، وشوهد بتاريخ 25 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/0do0g
- سامي، آمال: **لكل دين قبلة.. تعرف على قِبلات الأديان الثلاث وسرّ تحويلها إلى الكعبة**، موقع مصراويّ، نُزّل بتاريخ 16 مارس 2022، وشوهد بتاريخ 10 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/78pft
- الطوسيّ، عبد الرحمن، **جهود أبو عيسى الوراق في علم مقارنة الأديان: كتاب "المقالات" نموذجًا**، مجلة الدراسات الدينيّة، العدد 1، نُزّل 26 ديسمبر 2014، شوهد بتاريخ 10 سبتمبر 2025، وهو على الرابط: https://n9.cl/ar/r/0mz37